

في الواجهة

رسائل
إلى المحرر

الجسر يوضح

نشرت «الأخبار» (بتاريخ 2015/8/3) مقالا للصحافي عبد الكافي الصمد على موقعها الإلكتروني حمل عنوان: «بلدية طرابلس تتراجع عن التعاقد مع موظفة من التانيين»، وجاء فيه: «أبلغت المصري من بعض الأعضاء أن الرافي بحاجة ماسة إليها من أجل الاستعانة بها في مجال الترجمة، وخصوصاً في اللغة الإنكليزية عندما تزوره وفود أجنبية، لكونه لا يتقنها، وهي زارته لهذه الغاية في مكتبه والتفته قبل موعد جلسة البلدية عقدت مطلع شهر رمضان، جرت فيها الموافقة على التعاقد مع المصري، إضافة إلى إمرار عقدين آخرين، من بينهما عقد موظفة كانت تعمل في مكتب النائب سمير الجسر نقلت إلى البلدية براتب يصل إلى ألف ومئة دولار في الشهر».

وبصرف النظر عن مضمون المقال ودقته وإبعاده، يهيم المكتب الاعلامي للنائب سمير الجسر ان يوضح ان ما نشر حول انتقال موظفة من مكتب النائب الجسر الى بلدية طرابلس، لا يمت الى الحقيقة بصلة.

المكتب الاعلامي
للنائب سمير الجسر

... وحاصباني

بالإشارة الى المقال موضوع الصفحة الأولى في «الأخبار» (العدد 2655 تاريخ 3 آب 2015) تحت عنوان «بلدية بيروت تسيل عقارات الحريري» والذي تناولني الكاتب في مضمونه، أود أن أوضح أن ما نسب الي في هذا المقال ليس صحيحاً، وأسئغرب زج إسمي بهذه الطريقة.

إذ أن المجلس البلدي كان قد اتخذ بالإجماع قرارات مبدئية بشراء العقارات المذكورة في جلسته المنعقدة بتاريخ 19 آذار 2015، وكلف لجنة الأشغال المجلسية متابعة تنفيذها. ولم تدخل في هذه المتابعة. كما اني لم أكن مشاركاً في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ 5 ايار والتي أشار إليها المقال موضوع الرد.

وأخيراً، تجدر الإشارة الى ان هذه القرارات لا تصبح نافذة الا بعد موافقة ديوان المحاسبة ووزير الداخلية والبلديات عليها. لذلك، اقتضى التوضيح.

إلي حاصباني
عضو مجلس بلدية بيروت

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

العقد الاستثنائي المرسوم في خبر كان؟

مقيدة للرئيس، في حين ان اتفاهه مع رئيس الحكومة على دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي غير ملزم لكليهما، وهو حق استثنائي تقديري لا يشبه الجانب الآخر المقيد، الوارد في المادة 33 من الدستور، المرتبط بالاستجابة الملزمة لعريضة الاكثية المطلقة.

على نحو كهذا، يميز بري بين مرسوم العقد الاستثنائي والمراسيم العادية التي يوقعها رئيس الجمهورية مع رئيس الحكومة والوزير او الوزراء المختصين، ولا تمر بمجلس الوزراء الا ان صدورها يحتم توقيع الوزراء الـ 24 الذين يتألف منهم مجلس وزراء انتقلت اليه صلاحيات رئيس الجمهورية بعد الشغور.

دافع بري طويلاً عن موقفه من توقيع المراسيم العادية كهذه، غير المقيدة بمهل زمنية ملزمة لرئيس الجمهورية شأن قرارات مجلس الوزراء عملاً بالمادة 56. تالياً، لا تصدر المراسيم العادية ما لم يوافق عليها الرئيس. شدد رئيس المجلس ايضاً على ضرورة ان تحظى المراسيم العادية هذه بموافقة الوزراء مجتمعاً، ما دام اصبح هو هيئة رئيس الجمهورية. ليس الامر كذلك بالنسبة الى قرارات مجلس الوزراء التي تخضع لآلية التصويت طبقاً للمادة 65.

على ان هذا القياس يصح على مرسوم العقد الاستثنائي الذي يكتفي بالنصف +1 لاتخاذ قراره وتوقيع مرسومه، نظراً الى ان الصلاحية مفتوحة ومرنة عندما يشاء رئيس الجمهورية اصدار المرسوم بناء على مبادرة منه. بيد ان الصلاحية هذه تصبح ضيقة مقيدة، وتفتقر الى التقدير والاستنساب بناء على عريضة نيابية، عندما تورد المادة 33 ان «على رئيس الجمهورية...».

ثانيهما، ان بري يعرف تماماً ان صدور مرسوم العقد الاستثنائي لا يفرض بالضرورة اجتماع البرلمان، في ظل استمرار مقاطعة الغالبية النيابية المسيحية الجلسة

من بري على تأكيد بان لا جلسة لمجلس النواب تفتقر الى الميثاقية، وقال لعون ان العقد الاستثنائي ليس الموضوع الصالح والمفيد لخوض معركة الدفاع عن صلاحيات رئيس الجمهورية.

مع ذلك، لم يصدر المرسوم. وقد لا يصدر ابداً.

واقع الامر ان ما بين الحليف وحليف الحليف اكثر بكثير من ان يختصره خلاف على سبل اخراج مرسوم العقد الاستثنائي.

على ان صدور مرسوم العقد الاستثنائي لا يفرض حكماً الى التثام مجلس النواب، لأسباب تتجاوز الخلاف على التفسير الدستوري الى الخلاف على الموقف من انعقاد المجلس بالذات. مَز العقد العادي الاول الفائت ما بين آذار وايار - وهو انعقاد حكومي للمجلس - من غير ان يتاح للهيئة العامة ان تجتمع. وهو مصير البرلمان ايضاً في ظل مرسوم عقد استثنائي - وإن صدر - الى ان يجري التوافق على الشقين المتلازمين في التثام مجلس النواب:

اولهما، اعتقاد بري ان صدور مرسوم عقد استثنائي لا يتطلب توقيع الوزراء الـ 24 الذين تتألف منهم الحكومة، بل النصف +1 فقط. يرى ان عريضة نيابية توقعها الاكثية المطلقة للمطالبة بعقد استثنائي كافية للزام رئيس الجمهورية اصدار المرسوم، من دون ان يمتلك حق الامتناع عن توقيعه. وهي صلاحية



العقد الاستثنائي
لا يعني التثام المجلس
حتما في ظل
المقاطعة المسيحية



انقضه شهران
على انتهاء العقد العادي
الاول في 31 ايار. ويتنص
آخراً وأكثر قليلاً لبدء العقد
العادي الثاني منتصف
تشرين الاول. هل دون ان
يصر العقد الاستثنائي النور.
وقد لا يصره. ولا يسجل
لحكومة الرئيس تمام سلام
سابقة قرار كهذا

نقولاً ناصيف

لأسابيع خلت، بدأ مرسوم العقد الاستثنائي لمجلس النواب يشق طريقه في حكومة الرئيس تمام سلام بلا عقبات، في معزل عن حضور التثام الهيئة العامة حقاً. قيل انذاك ان الجدلين الدستوري والسياسي حسماً، الى حد، النصاب المطلوب لتوقيع المرسوم، وهو الاكثية المطلقة في حكومة سلام كي يصدر. ثم انقطع فجأة، ونهائياً، الحديث عن المرسوم، وكان تردد ان ما ينقصه بضعة تواقيع فحسب، كي يكتمل بـ 13 توقيعاً تمثل النصف +1. انضم وزيراً حزب الله الى الموقعين، وكذلك وزير تيار المردة. كلاهما حليفان رئيسيان للرئيس ميشال عون الذي رفض العقد الاستثنائي ولا يزال، شأن رفضه المشاركة في جلسة عامة. في ما بعد افصح الخلاف على المرسوم عن جانب آخر من الاشتباك السياسي المفتوح بين عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يصر على التثام المجلس، في نطاق ما دُعي «تتبع الضرورة»، وهو يضع هذا الالتزام في صلب صلاحيات البرلمان سواء كان ثمة رئيس للجمهورية أم لا.

توسط حزب الله لدى من يصح فيهما انهما حليفان لسودان: حاز

تقرير

الحريري «يلجم» قطيش: ما بدي مش

ميسم زرف

هدد برنامج «DNA» الذي يقدمه نديم قطيش على شاشة «المستقبل»، العلاقات - المضطربة أصلاً بسبب أزمة النفايات - بين المختارة وبيت الوسط. حمل قطيش في الحلقة التي بثت نهاية الشهر الماضي النائب وليد جنبلاط مسؤولية «رائحة الفساد المنبعثة من ملف النفايات». ورغم أنه حرص على التأكيد أنه وحده يتحمل مسؤولية هذا الكلام، ولا علاقة لتلفزيون «المستقبل» او التيار الأزرق به، بدأ الحزب الاشتراكي أبعد ما يكون عن تصديق فرضية أن «فعلت نديم مبادرة شخصية منه»، شن الوزير وائل أبو فاعور هجوماً

علاقة الرئيس
سعد الحريري بمختلف
القوى السياسية ليست في
احسن حالاتها. ولأنه لا ينقص
«الرئيس المهاجر» توتر جديد
مع النائب وليد جنبلاط. طلب
من الزميل نديم قطيش
وقفه هجومه على الأخير.
رغم ذلك، المختارة مقتنعة
بان «نديم لا يشتغل من
راسه»!



الحريري: ما فيه بكفيما (هيثم الموسوي)